

تركيا: 'التملص' الهاديء من التحالف مع أمريكا!

26-6-2004

تحتاج تركيا دائما لحليف قوي، وواشنطن هي الخيار الوحيد في الوقت الراهن. لكن في السنوات القادمة، ستصبح أوروبا بديلا ناجحا. قد تفتقر أوروبا إلى القوة المالية الأمريكية، ومخاوفها من السجل "المترددي" لحقوق الإنسان في تركيا يمكن أن يجعل منها شريكا "متقلبا"، لكن من شأن أوروبا أن تزود تركيا بتأثير سياسي أك

يبدو أن الحكومة التركية تغير (بثبات) أحلافها، من منظور جغرافي سياسي، بعيدا عن الولايات المتحدة، بهدف زيادة تأثيرها في العالم العربي، لتكسب في النهاية جولة الدخول إلى النادي الأوربي. وليس من المتوقع أن تكون هناك قطيعة رسمية في العلاقات مع الولايات المتحدة في الأفق (إذ إن الطغمة العسكرية في تركيا مقربة من واشنطن)، لكن من الواضح أن حكومة أوردوغان سلكت خطأ مستقلا -إلى حد ما-. وفي الوقت نفسه، تحتاج تركيا دائما لحليف قوي، وواشنطن هي الخيار الوحيد في الوقت الراهن.

لكن في السنوات القادمة، ستصبح أوروبا بديلا ناجحا. قد تفتقر أوروبا إلى القوة المالية الأمريكية، ومخاوفها من السجل "المترددي" لحقوق الإنسان في تركيا يمكن أن يجعل منها شريكا "متقلبا"، لكن من شأن أوروبا أن تزود تركيا بتأثير سياسي أكبر، وسيساعد هذا، في النهاية، على تقليل الاعتماد التركي على الولايات المتحدة. ولعل من أبرز القضايا التي تباعد بين أنقرة وواشنطن هو سياسة الحكومة التركية نفسها والقوة الصاعدة للأكراد في العراق.

بعد ثورة الخميني وسقوط الشاه في العام 1979، خرجت طهران من التحالف الاستراتيجي الذي كان قائما إبان الحرب الباردة، والمكون من: أمريكا، إيران، تركيا والكيان الإسرائيلي، وفي المقابل، تضاعف التزام تركيا بالأطراف المتبقية في الحلف.

لكن، ومنذ العام 1989، حدثت خمسة تطورات ساهمت في "إضعاف" التحالف التركي الأمريكي:

الأول، انتهاء الحرب الباردة. خلال سنوات قليلة، أصبحت البحرية التركية على البحر الأسود أقوى من البحرية السوفيتية السابقة، وغادر الجيش الأحمر حدود تركيا في الشمال الشرقي والشمال الغربي، ومن جانب آخر، تنامي النفوذ التركي في تلك الحدود - خاصة في القوقاز-. هذا في الوقت الذي ظلت فيه المصالح الأمريكية والتركية مرتبطة بتعاون وثيق في مناطق مثل جورجيا وأذربيجان، لكنها كانت علاقة شراكة بسيطة، ولم تكن قائمة على الثقة المتبادلة.

الثاني، الحملة العسكرية (عاصفة الصحراء) التي شنتها أمريكا على العراق في العام 1991، إذ وبالرغم من أن تركيا رحبت بإضعاف العراق، فإن دخول البلد في فترة "القلق" الاقتصادي والسياسي بصورة كبيرة أصاب تركيا بالإحباط. وهذا ليس فقط لأن أنقرة انتابها شعور بأن إيرادات النقل الحيوي من خط أنابيب كركوك-سيهان، الذي أُغلق لعدة سنوات، قد سُرق منها، ولكن أيضا، لأن منطقة حظر الطيران التي فرضتها أمريكا لحماية الأكراد العراقيين، قد أثارت المخاوف التركية من بروز حركة استقلال كردية نشطة في تركيا (خاصة وأن خمس سكان تركيا تقريبا من الأكراد أو أقل بقليل)، وكذا

استخدام المقاتلين من الأكراد لأراضي الشمال العراقي (وتحديدا كردستان) لشن هجمات على تركيا. الثالث، تناقص ميراث أتاتورك، واهتزاز التجربة الكمالية العلمانية المتطرفة، إذ، وطوال السنوات السابقة، تدخل العسكر (أكثر من مرة) كلما رأوا انحرافا للحكومة عن النموذج الأتاتوركي للعلمانية. لكن، يبدو اليوم، أن الشعب مهياً لتجاوز المرحلة الأتاتورية، بل وحتى قطاعات واسعة داخل الجيش خاصة الأجيال الشابة.

الرابع، إحكام حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) السيطرة (شبه الكاملة) على الحكومة التركية في 2002، عندما حقق نصرا كاسحا في الانتخابات البرلمانية أزاح أحزاب الحكومة الائتلافية من السلطة. وقد عززت الحكومة، تحت رئاسة رجب طيب أردوغان، علاقاتها مع أوروبا، وتوتر العلاقة مع الكيان الإسرائيلي، هذا في الوقت الذي بدا العسكر مقتنعا أن حزب العدالة والتنمية لا يشكل خطرا على تركيا العلمانية. وأخيرًا، حرب أمريكا على العراق في العام 2003، أوحث لمعظم صناع القرار الأتراك أن واشنطن اتبعت سلسلة من السياسات في العراق لم تأخذ في الاعتبار المصالح التركية. ولعل مصدر قلق الأتراك الأبرز، كان الضمانات الأمريكية للأكراد العراقيين بالموافقة على إقامة حكم ذاتي واسع قد يحمل مؤشرات الاستقلال الكلي.

ومع كل هذا، فإن العلاقة التركية الأمريكية ستبقى قوية، وهذا لعدة اعتبارات، من أبرزها، موقع تركيا الاستراتيجي، وسيبقى الوضع على ما هو عليه الآن (تركيا أحد حلفاء أمريكا البارزين) إلى أن تجد أنقرة حليفا خارجيا آخر.

وفي المقابل، عززت تركيا علاقتها بالاتحاد الأوروبي بصورة كبيرة في السنة الماضية. حيث إنه من المنظور الأوروبي، فإن تركيا قد أبرمت اتفاقيات التعاون العسكرية والاقتصادية مع معظم الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في مايو، ولديه علاقات بناءة خاصة مع بلغاريا ورومانيا (الدولتان اللتان ستنضمان إلى الاتحاد في 2007 أو 2008)، كما أن الأوروبيين لمسوا تقدما في "معالجة" تركيا لملف الأقلية الكردية، التي تشكل أحد الشروط الرئيسية لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

لكن عضوية الاتحاد الأوروبي لن تتم (في حال الموافقة النهائية) قبل 2010، حتى في أحسن الظروف. لذا، فإن تركيا لا تريد إحراق أوراقها مع الولايات المتحدة. ولذا، فإن الاحتمال الراجح أن تبلع أنقرة نقدها للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتحاول عزل نفسها عن خطط واشنطن الموجهة للمنطقة، ولذلك، ستعمل على قصر تعاونها مع واشنطن في المناطق محل اتفاق بين الطرفين، مثل جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا وربما سوريا وإيران. وبخصوص موضوع الكيان الإسرائيلي، تحاول أنقرة التقليل من شأن علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب، وربما تقتطع بعض تعاقداتها مع الدفاع الإسرائيلي لصالح شركات أوروبية، رغم الاعتراض الواضح للعسكر التركي على هذه الخطوة.